

أقوال لنواب أردنيين ولرئيس الحكومة الأردنية، عون الخصاونة، بشأن ما يثار عن التمييز في الأردن^{*}

عمّان، 2011/11/30. [مقتطفات]

[شرح] عضو البرلمان الأردني محمد الحجوج [...] لرئيس الوزراء الأردني عون الخصاونة الآلية التي تتبّعها أطقم وزارة الداخلية في سحب الجنسيات [الأردنية من مواطنين]، كاشفاً النقاب عن شروح وتفسيرات وتعليمات "سرية" لم تفصح عنها الحكومات المتعاقبة تقف وراء تواصل عملية سحب الأرقام الوطنية المثيرة للجدل.

قال الحجوج إن هذه الشروح بمثابة الإطار التشريعي الذي يسمح بالاعتداء على حقوق الناس الدستورية والأساسية، موضحاً أنه تقدم بسؤال برلماني بشأن الموضوع وسيحوّله إلى استجواب إذا لم يحصل على جواب مقنع.

[.....]

[...] تقدم ممثل مخيم البقعة للاجئين الفلسطينيين في مجلس النواب عبد الله جبران [...] قائلاً: "تقدمت بقائمة ترشيحات من دائرتي الانتخابية لوظائف طلب منا كنواب الترشيح لها، وتقدم زميل آخر لي من إحدى العشائر المحترمة بنفس القائمة فرشح 35 اسماً ورشحت أنا مثله. يحصل زميلي على نحو 33 وظيفة على الأقل لدائرته الانتخابية، فيما يستبعد نحو 18 شخصاً من قائمتي بحجة المنع الأمني رغم أن كلينا نائب في البرلمان وكلينا طلب منه التقدم بالترشيح." أضاف جبران: "إذا لم يكن دولة الرئيس هذا تمييزاً، فما هو برأيكم؟"

لاحقاً تحدث جبران عن الرعب الذي تثيره دائرة المتابعة والتفتيش، وهي الجهاز الإداري المتخصص بسحب الجنسيات في صفوف الأردنيين من أبناء فلسطين، قائلاً: "كنا في الماضي نخشى مراجعة دائرة المخابرات العامة واليوم تخلصنا من هذا الهاجس ودخلنا في الرعب من دائرة المتابعة والتفتيش."

ومتابعة للأمر طالب النائب محمد الظهراوي إغلاق دائرة المتابعة والتفتيش تماماً ناصحاً الحكومة بوقف سياسات التمييز الرسمي ضد الأردنيين من أصل فلسطيني، وكاشفاً النقاب عن أن مراجعي دائرته الانتخابية لا يطالبون بالإصلاح السياسي والدستوري، [بل إن] مطالبهم حياتية [...] من طراز تسجيل أبنائهم في المدارس.

[.....]

وشارك في جزء من الحوار [...] وزير التعليم العالي سابقاً لعدة مرات البروفسور أمين محمود الذي كشف النقاب بدوره عن انطباعات مقلقة تشكلت لديه بعد زيارته الأخير لإحدى دول الخليج،

* المصدر: [http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=today/30qpt955.htm&arc=data/2011/11/11-](http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=today/30qpt955.htm&arc=data/2011/11/11-30/30qpt955.htm)

30/30qpt955.htm

وقد جرى هذا اللقاء بدعوة خاصة من عمر الجازي نجل رئيس الأركان الأردني الراحل، وحضره مراسل صحيفة "القدس العربي" عبر مراسلها في عمّان.

حيث سأل أصحاب رأسمال أردنيين عن سبب إجماعهم عن استثمار أو توطين أموالهم الطائلة في بلدهم الأردن ففوجئ بأن الجواب يتعلق بخشية هؤلاء من سحب وثائقهم وجنسياتهم وأوراقهم الثبوتية أثناء أي مراجعات روتينية للدوائر الرسمية.

لاحقاً عاد البروفسور محمود [...] لكي يستفسر من الخصاونة بصفته قاضياً دولياً عن شرعية إجراءات سحب الجنسية ومقدار جرمها بموجب القانون الدولي والكلفة التي يمكن أن تتحملها البلد جرّاء الأمر، موضحاً أن سؤاله لا يستهدف القيود التي تتغير بسبب الالتزام الفعلي بتعليمات فك الارتباط [بين الأردن والضفة الغربية في العام 1988] ولا يستهدف مسألة المحاصصة في الوظائف فهي ليست مطروحة.

[...] أشار الحجوج إلى أدلة وبراهين على أن سحب الأرقام الوطنية عملية تخللها فساد مالي وإداري في بعض الحالات وتخللها للأسف أحياناً محاولات تحرش بالنساء المراجعات من قبل بعض الموظفين قبل أن يعلن جبران بأن بعض الأرقام الوطنية عادت لأصحابها إثر دفع مبلغ 50.000 دينار.

هنا حصرياً ظهرت معالم الانزعاج على رئيس الوزراء الأردني القادم من محكمة العدل الدولية في لاهاي، وعبر عن شعوره بالألم الشديد لما قاله الحجوج موضحاً أنه شخصياً لو كان الأمر بيده لما وافق أصلاً على مبدأ وجود مخيم، فالأردن لجميع أبنائه والمجتمع القانوني الدولي لا يتفهم إطلاقاً بل يجرم في الكثير من الأحيان المساس بالحقوق الأساسية وعلى رأسها حق الجنسية، موضحاً أن إحدى المسائل العالقة حتى اللحظة في أروقة القانون الدولي هي الوضع القانوني للجنسيات بموجب توارث الدول فهي مسألة لم تحسم بعد.

بطبيعة الحال وإزاء ما سمعه الخصاونة من ممثلي الجزء الفلسطيني من الشعب في الدولة الأردنية كرر الرجل بعض القواعد التي يعتبرها مبدئية وغير قابلة أصلاً للحوار، فهو لا يوافق على سحب جنسية أي مواطن مهما كانت الأسباب، ويتفهم كل ما تقدم به الأخوة المحاورون ويطلب مهلة حتى تستقر أوضاع الحكومة وتحصل على ثقة البرلمان وتدرس جميع الاعتبارات في هذا الملف الشائك، مشيراً إلى أن تعقيدات الأمر مرتبطة عملياً بثقافة رائجة ولا بد من معالجتها.

وهنا وبعدما تحدث النائب [...] خليل عطية عن تفاصيل مماثلة وعن سحب جنسيات لأسباب سخيفة، من بينها جنسيات موظفين في السلطة أو يعملون مع سفارة فلسطين ليسوا بمواقع قيادية، قال إن الحكومة طلبت أسبوعاً لمعالجة الأمر ونحن نقول: الأسبوع لا يكفي ومعكم شهر كامل بدلاً منه وسنمنحك الثقة على هذا الأساس.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx